تعارض الآراء في نحو ابن مالك

للدكتور عبد المنعم أحمد هريدي

تقديم :

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي ، الجياني ، نزيل دمشق ، صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ هـ أشهر من أن يعرف به فليس من المعقول أن يجهل رجل ما خلى للنحو حرمة[١] .

لقد عاش ـ رحمه الله ـ في بيئة تموج بالعلم ، وتدفع اليه دفعا ، فطوى أيامه ـ أو طوته ـ بين إفادة الطالبين ، وقراءة آثار السابقين ، ووضع المصنفات لسد حاجة المتعلمين . وكل همه ـ بعد ذلك ـ « العبادة ، وكثرة النوافل ، واشتغال بالجامع ، وبالقراءة على التربة العادلية[٢] » .

وإن المتتبع لآثار ابن مالك يكاد يوقن بأنه كان دائب الاطلاع على آثار السابقين ، ومؤلفات المعاصرين ، وبخاصة ما كان منها متصلاً بالنحو ، والصرف ، واللغة ، والقراءات ، والحديث الشريف ، وفنون الأدب حتى غدا بحراً لا يشق لجه »[٣] .

واعانه على ذلك عقل واع ، وذهن ألمعي ، وحافظة ذاكرة ، واقبال لا نظير له على العلم حتى ليقال : إنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدها بعضهم بثمانية ، لقنها إياه ابنه ، وهو على فراش الموت[٤] .

بذلك جمع له الله ـ تعالى ـ من أسباب العبقرية ، والنجاح والنبوغ ما جعله ينظر الى النحو نظر المجتهدين ، لا يتعبد بآراء القدماء ، ولا يهملها ، وإنما ينظر فيها ، ويناقش أدلتها مناقشة حرة ، مبتعداً عن التكلف في التأويل ، والتعقيد في إيراد الدليل .

---

(١) ينظر : نفح الطيب ٢٧٢/٧ ، بغية الوعاة ٥٥

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٢٦٢/٧ ، الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ ، فوات الوفيات ٢٢٧/٢ ، دائرة معارف البستاني ٦٧٤/١ دائرة معارف وجدي ٣٤١/٩ .

(٤) ينظر : نفح الطيب ٢٧٩/٧ ، فوات الوفيات ٢٢٧/٢ ، دائرة معارف البستاني ٦٧٥/١ .

إن رأى في أدلة المسألة قوة ، أو كان لديه من الأدلة ما يدعمها ، أقرها ، ودافع عنها ، وأيدها بروح من عنده .

وان لم يكن لها دليل ، أو كانت أدلتها واهية بحث لها عن دليل فإن لم يجد كرّ عليها ، وهدم أساسها الذي تعتمد عليه .

ولقد كان هذا داعياً للشيخ ان يقضي وقتاً طويلاً في البحث والتنقيب عن شاهد يقوي هذا الرأي . أو يهدم ذاك .

وكان الاستشهاد بالقرآن الكريم مقدما عنده على كل شاهد ، وله في استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها للاستدلال بها قدرة لا تخفى على أحد .

فإن لم يجد في القرآن شاهداً عدل الى الحديث الشريف[1] ، وكان فيه رائعاً ، سمعه ، وحصل منه ما لم يحصل كثيراً من أمثاله .

فإن أعوزه الدليل ولم يجده في القرآن الكريم ، او الحديث النبوي اتجه الى الشواهد الشعرية ، ومأثور كلام العرب ، وأمثالهم ولغتهم التي كان اليه المنتهى فيها فلم نسمع عن غيره أنه « جلس يوماً وذكر لأصحابه ما أنفرد به صاحب المحكم عن الأزهري »[2] .

وكثيراً ما كان يجمع في أدلته بين القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، ومأثور كلام العرب .

ولعل ولع ابن مالك بالتماس الأدلة للمسائل النحوية ، وحرصه على ذلك إيماناً منه بأن الرأي الذي لا دليل عليه لا يلتفت إليه[3] ، وما اتصف به من فضيلة الرجوع إلى الحق[4] كان داعياً له إلى تعديل آرائه ، أو تغييرها .

وهذه بعض المسائل التي اختلف فيها رأي الشيخ من كتاب لآخر :

١ - في « تسهيل الفوائد » ص ٤ قدم الفعل الماضي ، والأمر على المضارع ودافع عن هذا الترتيب دفاعاً مجيداً وعلل له بثلاثة أدلة في شرح التسهيل ص ٣ وفي « الكافية الشافية » ص ٣ قدم الفعل المضارع على الماضي والأمر فقال :

مضارعا سم الذي (لم) اتبعا
وماضيا ما يقبل التا كـ (دعا)

وفي « شرح الكافية الشافية » ص ٤ سار على هذا الترتيب الذي ذكره في النظم فبدأ بالحديث عن المضارع مما يدل على أن الترتيب الوارد في النظم مقصود وليس من قبيل الضرورة .

وفي « عمدة الحافظ » وفي شرحها ص ١٣ قدم الماضي ، ثم تلاه بالمضارع والأمر .

---

(١) نفح الطيب ٢٦٢/٧ وما بعدها ، ظهر الاسلام ٩٤/٣ . بغية الوعاة ٥٥ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ .

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٦٦ ، شرح الكافية الشافية ١٣ ، ٤٦ ، ٥٣ .

(٤) نفح الطيب ٢٩٣/٧ ، وما بعدها .



٢ ـ إذا أضيف (كلا) أو (كلتا) الى ظاهر لزمتهما الألف في أحوال الإعراب الثلاث ، وقدر الإعراب فيهما .

هذا رأى المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٩ .

وأجاز في « الكافية الشافية » ص ٤ إعراب (كلا و (كلتا) إعراب المثنى ، وإن أضيفا الى ظاهر فقال :

.... وان تضف (كلا) لظاهر
فألزمها الألف
إلا قليلا ....

وسار على هذا في شرح « الكافية الشافية » ص ٦ .

٣ ـ قال في « تسهيل الفوائد » ص ٢١ يرتب المعارف : « المعرفة : مضمر ، وعلم ، ومشاربه ، ومنادي . وموصول ، ومضاف ، وذو أداة » .

وقال في «الكافية الشافية» ص ٦ يرتب المعارف :

ما شاع في جنس كـ (عبد) نكرة
وغيره معرفة كـ (عنترة)
فمضمر أعرفها ، ثم العلم
واسم اشارة ، وموصول متم
وذو أداة ، أو منادى عينا
أو ذو اضافة بها تبينا

وسار على هذا الترتيب في « شرح الكافية الشافية » ص ١٠ وما بعدها وفي الالفية قال :

نكرة قابل (ال) مؤثراً
او واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة كـ (هم) و (ذي)
و (هند) و (ابني) و (الغلام)و (الذي)

ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل الاضطرار ، ذلك أن الألفية خلاصة للكافية الشافية ، وكثير من أبيات الألفية ورد كما هو في الكافية من غير تغيير فلو كان المصنف متمسكاً برأيه الذي أورده في « الكافية الشافية» لجاء بالأبيات كما هي .

وفي شرح عمدة الحافظ ص ١١ رتب المعارف كما يلي :

« العلم ، المضمر ، الموصول ، اسم الإشارة ، المعرف بالاضافة، المعرف بـ (ال)، المعرف بالنداء » .

٤ ـ قال في « تسهيل الفوائد » ص ٤٤ يتحدث عن المبتدأ المنزل منزلة الفعل : « ولا يجري ذلك المجرى الا بعد استفهام ، او نفي خلافا للأخفش » .

وفي شرح عمدة الحافظ قال ص ١٤ وما بعدها :

والثاني : مبتدأ منزل منزلة فعل في رفع ما بعده ، واستقلال الفائدة به ولا يكون في الغالب إلا مسبوقاً باستفهام ، أو نفي نحو : (اقائم الزيدان) ؟ و (ما قائم الزيدان) .

وإنما قلت في الغالب لأنه قد يخلو



من استفهام ونفي كقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلاتك ملغياً
مقالة لهبي اذا الطير مرت

فـ(خبير) : مبتدأ و (بنو لهب) فاعل ساد مسد الخبر في تحصيل الفائدة .

واستغنى بما في (خبير) من معنى الفعل عن وجود ما يقويه من استفهام أو نفي .

وفي «الكافية» قال ص ١٣ :

وان خلا الوصف من استفهام او
نفي فإخبارا به له عزوا
وكونه مبتدأ لا يمتنع
في مذهب الأخفش فاسمع وأطع

وقال في الألفية :

. . . . وقد
يجوز نحو (فائز أولو الرشد)

٥ ـ قال في «شرح عمدة الحافظ» ص ٣٩ .

« ولا يجر بـ (مذ) و (منذ) إلا الزمان . . . .
وان وليهما اسم مرفوع فهما اسمان مبتدآن . . والزمان المرفوع بعدهما خبر . . . » .

وعلى هذا سار في « الكافية الشافية » ص ٤٥ وفي شرحه ص ٨٠ .

وخالف هذا الأصل في التسهيل حين قال يتحدث عن (مذ و (منذ) ص ٩٤ .
« وليسا قبل المرفوع مبتدأين . . » .

٦ ـ قال في شرح «عمدة الحافظ» يتحدث عن حرف النداء ص ٤٥ . « ويحذف حذفاً متوسطاً بين الكثرة والقلة إذا كان المنادى معرفاً بالنداء أو اسم اشارة » .

وفي «تسهيل الفوائد» ص ١٧٩ جعل حذف حرف النداء مع اسم الاشارة قليلاً فقال :

« ويقل حذفه مع اسم الإشارة ، واسم الجنس المبني للنداء » .

وفي « الكافية الشافية » ص ٧٠ جعل حذف حرف النداء نادراً مع اسم الاشارة فقال :

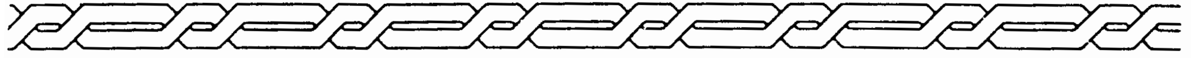
واسم اشارة وجنس يفرد
والجنس في التعيين قد يجرد
وذو اشارة كـ (توبي حجر)
و (ذا ارعواء) نحو ذين يندد

وفي شرح « الكافية الشافية » ص ١٣٨ جعل حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ممتنعاً فقال :

« يجوز الاستغناء عن حرف النداء ان لم يكن المنادى (الله) ، ولا مضمراً ، ولا مستغاثاً به ، ولا اسم اشارة ، ولا اسم جنس مفرداً غير معين .

فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه (يا) .

٧ ـ قال في « تسهيل الفوائد » ص ٩٠



يتحدث عن ترخيم المنادى المضاف :

« وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه، وندر حذف المضاف إليه بأسره ، وحذف آخر المضاف » .

وفي « شرح عمدة الحافظ » منع ترخيم المنادى المضاف فقال ص ٤٦ « يجوز في غير استغاثة وندبة ترخيم المنادى غير المضاف والشبيه به . .

ثم قال **يعلل** ذلك :

المضاف والشبيه به معربان فلم يرخما لئلا يذهب الإعراب لذهاب آخرهما بخلاف غيرهما فإنه لا يذهب لذهاب آخره غيره ، فجاز ترخيمه » .

وهذا هو رأيه في « الكافية الشافية » إذ قال في باب الترخيم في النداء ص ٧٥

وجوزنه ـ مطلقاً ـ في كل ما
أنث بالها وبه اخصص علماً
إن يخل من اضافة . . . .
. . . .

وأيد هذا في شرح «الكافية الشافية» ص ١٤٧ .

٨ ـ سوى ابن مالك بين ترخيم المركب الإسنادي والمركب المزجي في شرح «عمدة الحافظ» فقال ص ٤٦ .

« وإن كان غير المضاف والشبيه به علما مركباً جاز ترخيمه بحذف عجزه ويستوي في ذلك ما تركيبه تركيب امتزاج كـ (معد يكرب) و (سيبويه) وما تركيبه تركيب إسناد كـ (تأبط شرا) .

فيقال : (يا معدي) و (يا سيب و (يا تأبط) » .

وفي « الكافية الشافية »ص ٧٥ جعل ترخيم المركب الإسنادي نادراً بالنسبة للمركب المزجي فقال :

والعجز احذف من مركب وفي
مضمن الإسناد نزرا ذا اقتفي

وجعله في الألفية قليلاً فقال ص ٥٢ .

والعجز احذف من مركب، وقل
ترخيم جملة، وفاعمرو نقل

٩ ـ في شرح « عمدة الحافظ » ص ٥١ جعل توكيد الفعل المضارع بالنون واجباً إذا كان جواب قسم ، مثبتاً ، مستقبلاً ، عارياً من السين ، وسوف .

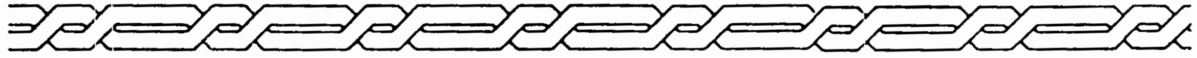
وعلى هذا سار في « الكافية الشافية » فقال ص ٧٩ .

وليس توكيد بنون يلتزم
في غير فعل مثبت بعد القسم

وأيد هذا الرأي مستشهداً في « شرح الكافية » ص ٨٣ .

لكنه في « تسهيل الفوائد » ص ١٥٢ نص على أن هذا التوكيد غالب لا لازم حين قال :

« وإن كان أول الجملة مضارعاً ، مثبتاً ، مستقبلاً ، غير مقارن حرف



تنفيس، ولا تقدم معموله لم تغنه اللام - غالباً - عن نون توكيد » .

وسار على هذا الرأي في شرح التسهيل ، وعلل له ، ودافع عنه ص ١٧١ .

١٠ - قال في « شرح عمدة الحافظ » ص ٩٩ يتحدث عن توكيد المثنى : « ولم يزد على (كلا) و (كلتا) نقل ، ولا مانع من القياس .

وقد استعمله الكوفيون ووافقهم الواحدي ، وابو حاتم وابن خروف فيقولون : « كلاهما أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان ، وكلتاهما ، جمعاوان ، كتعاوان ، بصعاوان ، بتعاوان » .

وهذا لا يتفق وما قاله في التسهيل ص ١٦٥ :

« ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافا للكوفيين ومن وافقهم »

كما لا يتفق مع قوله في « الكافية الشافية » ص ٦٦ .

وفي المثنى اغن بـ (كلتا)و (كلا)

عن صوغ (فعلاء) (وصوغ أفعلا)

١١ - قال في « تسهيل الفوائد » ص ١٦٤ في حديثه عن (كلا و (كلتا) : « وقد يؤكدان ما لا يصلح في موضعه واحد ، خلافاً للأخفش » .

وهذا يتعارض مع ما قاله في « الكافية الشافية » ص ٦٦ اذ قال متحدثاً عن هاتين الكلمتين :

ولا يؤكدان ما لا يقع

موقعه فرد ....

وهو ما أيده في « شرح الكافية الشافية » ص ١٢٤ .

وهذا هو مذهبه في « شرح عمدة الحافظ » فقد قال ص ١٠١ : « ولا يؤكد بـ (كلا) أو (كلتا) ما لا يصلح في موضعه بعضه » .

١٢ - قال في « شرح عمدة الحافظ » ص ١٠٢ .

« ولا يلي العوامل شيء من التواكيد المعنوية إذا كان على الحال التي يقع بها توكيداً .

فلا يقال : (زيد رأيت نفسه ، ولا عجبت من نفسه)

ولا يقال : (الزيدان رأيت كليهما ، ولا عجبت من كليهما) .

واغتفر ذلك في (جميع) مع كل عامل . . ولا يفعل ذلك بـ (كل) إلا إذا كان مبتدأ . .

ولم يجز في (أجمعين) و (جمع) إلا التوكيد .

وقال في التسهيل ص ١٦٥ .

« ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا (جميعاً) و (عامة) - مطلقاً -

و (كُلاَّ) و (كِلَا) و (كلتا) مع الأبتداء بكثـرة، ومع غيره بقلة » .

وهكذا منع الشيخ (كِلَا و (كلتا) في العمدة من استعمال أجازه لهما في التسهيل .

١٣ ـ البدل الوافي بمعنى متبوعه أطلق عليه في « شرح عمدة الحافظ » ص ١٠٣ اسم « بدل الكل من الكل » .

وكذلك قال عنه في « تسهيل الفوائد » ص ١٧٢ .

وفي « شرح التسهيل » ص ١٩٢ قال :

« العبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق » .

وفي « الكافية الشافية » ص ٦٩ وفي الألفية ص ٤٩ سماه (البدل المطابق) فقال :

التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بـدلا
مطابقاً ، او بعضا ، او ما يشتمل
عليه يلغى او كمعطوف بـ (بل)

وقال في « شرح الكافية الشافية » ص ١٣٦ يدافع عن هذه التسمية : « ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها المطابق ، والمراد به ما يريد النحويون بقولهم : « بدل الكل من الكل » .

وذكر المطابقة اولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى .

بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء ، وذلك غير مشترط ، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله ـ تعالى ـ » .

١٤ ـ قال في باب العطف في « تسهيل الفوائد » ص ١٧٤ يتحدث عن الواو « وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة » .

وقال في شرح الكافية ص ١٢٨ يتحدث عن الواو العاطفة : « فأما الواو فإنها تعطف مابعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة » .

١٥ ـ من المعاني التي ذكرها لـ (أو) العاطفة في عمدة الحافظ وشرحها ص ١١٣ : التقسيم وأثبت لها هذا المعنى في «الكافية الشافية» ص ٦٧ وفي الألفية ص ٤٨ فقال :

خير أبح قسم بـ (أو) وأبهم
....

ونص على هذا المعنى لـ (أو) في « شرح الكافية » ص ١٣٠

ورجع عن هذا المعنى في تسهيل الفوائد وشرحه . فقال في «التسهيل» ص ١٧٦ .

« وأو : لشك ، او تفريق مجرد ، أو إبهام ، او إضراب ، أو تخيير » وقال في شرح التسهيل ص ١٩٥ :

« وهذا أي التفريق المجرد ـ أولى من

التعبير بـ « التقسيم ») لأن استعمال الواو في التقسيم أجود » .

١٦ ـ جاء في « تسهيل الفوائد » ص ١٧٤ في الحديث عن حروف العطف : « وليس منها (لكن) وفاقا ليونس » وأيد هذا وأيد هذا الرأي بالدليل في شرح التسهيل ص ١٩٧ .

لكنه جعلها عاطفة في عمدة الحافظ وشرحها ص ١١٥ فقال : « ويعطف بـ « لكن » مفرد ، مثبت بعد نهي ، أو نفي » .

وهذا هو رأيه في الكافية الشافية ص ٦٧ وشرحها ص ١٣١ والألفية ٤٨ ومما قاله في الكافية :

في النفي والنهي اعطفن بـ (لكن)

كـ (لا مقيم ثم لكن ظاعن)

١٧ ـ في « شرح عمدة الحافظ » ص ١١٥ أنكر استعمال العطف بـ (لا) بعد النداء .

لكنه أجاز ذلك في تسهيل الفوائد ص ١٧٧ فقال :

« ويعطف بـ (لا) بعد أمر ، أو خبر مثبت ، أو نداء » .

وهذا هو رأيه في الكافية الشافية ص ٦٧ فقد قال :

إثباتاً او أمراً تلى (لا) أوندا

كـ (يا ابن لا ابن العم خفني لا العدا)

وهو رأيه ـ أيضاً ـ في شرح الكافية ص ١٢٧ وفي الألفية ص ٤٨ .

١٨ ـ قال في شرح عمدة الحافظ ص ١١٥ يتحدث عن الواو العاطفة « وتنفرد الواو بعطف معمول عامل محذوف على معمول عامل مذكور » .

وبذلك أهمل الشرط الذي ذكره في تسهيل الفوائد ص ١٧٥ وهو « أن يجمع العاملين معنى واحد » .

١٩ ـ قال في الكافية الشافية ص ٦٨ يتحدث عن ضمير الرفع المتصل في الاختيار :

وإن على ضمير رفع متصل تعطف

فقبل العطف جيء بالمنفصل أو بسواه

افصل ، وربما ورد عطف بلا فصل

كـ (سرنا والمدد)

ومقتضى هذا أن العطف على ضمير الرفع المتصل جائز في النثر من غير ضعف ، وهو ما اعتمده في شرح الكافية الشافية ص ١٣٣ وفي شرح التسهيل ص ١٩٢ .

لكنه في الألفية قال عنه ص ٤٨ .

....

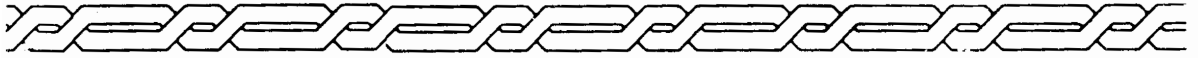
... ... وضعفه اعتقد

وهو ما نص عليه في التسهيل ص ١٧٧ .

وفي عمدة الحافظ ص ١١٧ قال : « وهو قليل » .

وفي شرح عمدة الحافظ ص ١١٩ قال : « إنه ضعيف قليل » .

٢٠ ـ في الكافية الشافية ص ٥٦ اشترط



لإعمال اسم الفاعل ألا يكون موصوفاً فقال :

ولم يجز اعمال منعوت ولا
مصغر الا الكسائي ذو الولا
ومن سواه لا يبيح ذا العمل
للماضي الاوهو مسبوق بـ (ال)
وما به استشهد محمول على
حكاية الحال لذاك اعملا

وعلى هذا سار في شرح الكافية الشافية ص **١٠٦** وفي التسهيل ص **١٣٦** ولم يشترط ذلك في عمدة الحافظ ولا في شرحها ص **١٢١** .

٢١ ـ في تسهيل الفوائد ص **١٤٢** والكافية ص **٥٥** وشرحها ص **١٠٣** اشترط في إعمال المصدر أن يكون مظهراً .

وفي عمدة الحافظ ، وشرحه ، وفي الألفية أهمل هذا الشرط .

٢٢ ـفي تسهيل الفوائد ص **٢١٢** قال المصنف في باب أسماء الأفعال : « ومنها ظروف ، وشبهها جارة ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير غائب قليلاً » .

وفي شرح الكافية الشافية ص**١٥١** اشترط أن يكون الضمير لمخاطب فقال : « ما جعل اسم فعل بعد أن كان ظرفاً ، او حرف جر . . . لا يستعمل الا بضمير مخاطب » .

وهو ما اعتمده في شرح عمدة الحافظ ص **١٣٧** .

٢٣ ـ في « باب أفعال المقاربة » في شرح عمدة الحافظ ص **١٥٥** قصر التصرف على فعلين فقط هما (كاد) و (اوشك) فقال :

« وقد ألزم غير (كاد) و (أوشك) من أفعال هذا النوع صيغة الماضي » .

وعلى هذا سار في الكافية الشافية ص **٢٠** وفي الألفية ص **٢٠**

وأضاف إليها في التسهيل ص **٥٩** (جعل) .

وفي شرح التسهيل زاد (طفق) ص **٦٥** .

٢٤ ـ في شرح «عمدة الحافظ »ص **١٦١** صرح بأن سبب منع الصرف في نحو (سكران) أصالة الوصفية مع الألف والنون المانعتين من لحاق تاء التأنيث .

وهذا مذهب كوفي .

وفي شرح الكافية الشافية ص **١٥٧** ـ **١٥٨** جعل سبب المنع في نحو (سكران) شبه الألف والنون بألف التأنيث في نحو (حمراء) وهو مذهب سيبويه .

٢٥ ـ جاء في شرح عمدة الحافظ ص **١٦٢** .

« وجملة ما منع الصرف للعدل ، وأصالة الوصفية : (أخر) ، وموازن (مَفْعَل) و (فُعال) من واحد ، واثنين ، وثلاثة ، وأربعة ، وعشرة ، وموازن (مفعل) من خمسة » .

وفي تسهيل الفوائد مخالفة لما ذكر في شرح عمدة الحافظ في بعض



النسخ ، وتأييد في بعضها الآخر

ففي النسخة المطبوعة من التسهيل جاء ص ٢٢٢ :

« العدل المانع من الوصفية مقصور على (آخر) مقابل (آخرين) وعلى موازن (فعال) و (مفعل) من عشرة وخمسة ، فدونها سماعا ، وما بينهما قياساً .

وفاقا للكوفيين والزجاج » .

وهذا نص ما ورد في النسخة المخطوطة من تسهيل الفوائد رقم ٢١ حليم - دار الكتب والوثائق المصرية .

وفي النسخة التي شرحها الدماميني من التسهيل قال : « ولا يقاس عليها الى التسعة خلافاً للكوفيين » .

وفي الكافية الشافية ص ٨١ وافق ما جاء في شرح عمدة الحافظ فقال :

ومنعوا انصراف وصف عدلا
الى (فعال) او معناه (مفعلا)
في عدد من واحد صيغا إلى
(اربعة)، و (مخمس) قد نقلا
كذا عشاراً) نقلوا و (مشعرا)
ونقـل غيـره اراه منكـرا
وقاس اهل الكوفة البواقي
ورأيهم يـرى أبو اسحـاق

ولم يزد على هذا في شرح الكافية ص ١٥٩ .

وفي الألفية خص العدل القياسي في العدد من واحد إلى أربع فقال ص ٥٦

ووزن (مثنى)و (ثلاث) كهما
من واحـد لأربع فليعلمـا

٢٦ - في شرح عمدة الحافظ ص ١٦٧ قال ان (فُعل) التوكيد الممنوعة من الصرف معرفة بنية الاضافة .

وهو ما ذهب إليه في شرح الكافية الشافية اذ قال يتحدث عنها ص ١٦٣ « فأما تعريفها فبالاضافة المنوية » .

وظاهر كلامه في الألفية ص ٥٦ ان تعريفها بالعلمية حيث قال :

والعلم امنع صرفه ان عدلا
كـ (فعل) التوكيد أو كـ (ثعلا)

وقال في تسهيل الفوائد ص ٢٢٢ .

« والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في (فعل) توكيدا . . . » .

٢٧ - كلامه في شرح عمدة الحافظ ص ١٨٠ وفي تسهيل الفوائد ص ٢٧٣ يفيد اطراد (فِعَال) من جموع الكثرة في كل صفة على (فعيل) او (فَعلان) أو (فُعلان) أو (فعيلة) أو (فعلى) أو (فعلانة) .

لكن كلامه في الألفية ص ٦٦ يفيد أنه غير مطرد ، وكذلك كلامه في الكافية الشافية اذ قال ص ١١١ :

وقسه في وصف بمعنى (فاعل)
على (فعيل) او بتا انثى تلي
وشاع في وصف على(فَعلانا)
او انثيه ، او على (فُعلانا)
ومثله (فُعلانة) والزمه في
نحـو (طويـل) و (طـويلة)تفي



وفي شرح الكافية الشافية ص ٢١١ صرح بعدم اطراد (فِعال) في هذه الأوزان فقال :

« وشاع دون اطراد في (فَعلان) وصفا وفي انثييه وهما (فَعْلى) و (فعلانة) وفي (فُعلان) و (فُعلانة) أوصافا . . . » .

٢٨ - في شرح الكافية الشافية ص ١١٢ صرح ابن مالك بأن (فُعلان) يطرد في (جذع) .

وهذا ما اعتمده في شرح عمدة الحافظ ص ١٨١ .

وفي التسهيل ذكر ص ٢٨٦ ان (فُعلان) يحفظ في (جذع) ولايقاس عليه .

٢٩ - قال في الكافية الشافية ص ١١٢ :

وبـ (فعائل) اجمعن (فعالة) (فعيلة) (فعالة) (فعالة)
كذا (فعولة) وذي الخمس بلا تاء إناثا كذوات التاجعلا

فجعل ذوات التاء كالخالية منها في الاطراد .

وقال في تسهيل الفوائد ص ٢٧٧ وما بعدها :

« وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حفظ فيهن » .

٣٠ - في شرح عمدة الحافظ ص ١٨٣ اشترط فيما يجمع على (مفاعيل) مما رابعه حرف لين زائد ان يكون حرف اللين الرابع غير مدغم فيه ادغاماً أصلياً .

وأغفل هذا الشرط في جميع مؤلفاته .

ولم ينبه عليه أبو حيان في « التذييل والتكميل » ولا الدماميني في « تعليق الفرائد »

٣١ - سوَّى ابن مالك بين ألف التأنيث الممدودة وتائه في عدم الاعتداد بهما في الألفية ص ٦٨ حيث قال :

وألف التأنيث حيث مدا
وتاؤه منفصلين عدا

وهذا هو رأيه في الكافية الشافية اذ قال ص ١١٦ :

وألف التأنيث إن مد نسب
للانفصال ، ولتاه ذا يجب
فليعط مصحوباهما حقهما
لو صغرا دون تمام بهما

وهو ما اعتمده في شرح عمدة الحافظ ص ١٨٥ .

لكنه خالف هذا الأصل في تسهيل الفوائد ص ١٨٦ فقال في باب التصغير :

« وتحذف واو (جلولاء) وشبهها خلافا للمبرد » .

وعلى هذا سار في شرح الكافية الشافية ص ٢١٧ وما بعدها .

٣٢ - جاء في شرح عمدة الحافظ ص ١٩٠ .

« الأولى في نحو (رأيت فتى) ان يعتقد كون الألف الموقوف عليها هي الألف التي يقدر فيها الإعراب لا المبدلة من التنوين » .



وهذا ما اعتمده في الكافية حين قال ص ١٢٦ :

ذو القصر والتنوين فيه المازني
رأى وفاق الأزد غير واهن
ووافق البصري والكسائي
ربيعة ، وبهما اقتدائي
فحذفا التنوين من دون خلف
واثبتا الذي من أجله انحذف
وعند سيبويه في الوقف على
صحيح المقصور حتما حملا

وقال في شرح الكافية الشافية ص ٢٢٩ :

« ذكر ابن برهان ان مذهب أبي عمرو ، والكسائي ان الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبداً الا الالف التي هي من نفس الكلمة ، مرفوعاً ، او مجروراً ، أو منصوباً » :

ثم قال :

« وهذا مذهب أقوى من غيره ، وهو موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقوف عليه بالسكون ـ مطلقاً ـ

وهذا الذي حكاه ابن برهان عن ابي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي ، وبه أقول » .

وما ذهب اليه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، والكافية الشافية وشرحها مخالف لما ذهب اليه في الألفية ص ٧١ وتسهيل الفوائد ص ٣٢٨ حيث سوى بين المقصور والصحيح في الوقف متابعاً سيبويه .

فقال في الألفية :

تنويناً اثر فتح اجعل ألفا
وقفا وتلو غير فتح احذفا

وفي تسهيل الفوائد قال :

« إن كان آخر الموقوف عليه ساكنا ثبت بحاله الا أن يكون مهملاً في الخط فيحذف ، الا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء فيبدل الفا في لغة غير ربيعة .

ويحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لغة غير الازد وكالصحيح في ذلك المقصور » .

وقد يختلف رأي ابن مالك في مسألة واحدة بين نسخة وأخرى من كتاب واحد .

من ذلك ما جاء في شرح الكافية في باب النداء .

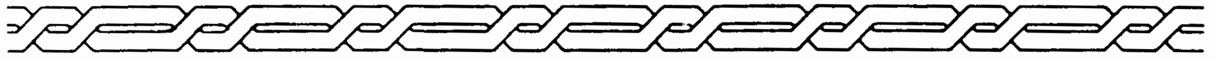
فقد جاء في النسخة المحفوظة من هذا الكتاب في (شاستربتي) ص ١٣٨ ما نصه :

« يجوز الاستغناء عن حرف النداء ان لم يكن المنادى (الله) ولا مضمرا ولا مستغاثاً به ، ولا اسم اشارة ، ولا اسم جنس مفرداً .

فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه (يا) نحو : (يا الله) و (يا إياك) و يالبكر انشروا لي كليبا . . . . .

و (يا هذا) و (يا رجل) ـ إذا قصدت واحدا بعينه .

وقد يجاء بهذا الآخر دون (يا) نحو قولهم : (أصبح ليل) و(افتد مخنوق)



وفي الحديث (ثوبي حجر) .

والكوفيون يقيسون على هذا فيجيزون : (غلام هلم) و (هذا تعال) .

والبصريون لا يقيسون عليه بل يقصرونه على السماع ، وقولهم أصح لقلة ما ورد من ذلك » .

وجاء في النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية رقم ٢٦٤ نحو :

« يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله) ولا مضمرا ولا مستغاثاً به ، ولا اسم اشارة ، ولا اسم جنس مفرداً غير معين

فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه (يا) نحو (يا الله) و (يا إياك) ويا لبكر انشروا لي كليبا . . . . .

و (يا هذا) و (يا رجلا) ـ إذا لم يتعين ـ فإن قصدت واحداً بعينه فالأكثر ألا يحذف الحرف . وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي ـ ﷺ ـ مترجما عن موسى ـ ﷺ ـ (ثوبي حجر) وكقوله ـ ﷺ ـ (اشتدي ازمة تنفرجي) .

وفي هذين غنى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً .

والبصريون يرون هذا شاذا لا يقاس عليه

والكوفيون يقيسون عليه ، وقولهم في هذا أصح . . . » .

ومن بعد :

فعلى قارىء ابن مالك ان يعود نفسه على ما يبدو في آرائه من اختلاف منشؤه اطلاعه الدائب ، وحبه الرجوع الى الحق ، وشجاعته في إظهار ما يعتقد انه الصواب ، وان خالف ما قال به من قبل .

إن هذا لن يغض من قيمته . فقديما قيل : الرجوع الى الحق فضيلة . كما قيل :

كفى المرء فخراً أن تعد معايبه .

رحم الله ابن مالك ، وأسكنه فسيح جناته ، وجزاه خير الجزاء .

د. عبد المنعم احمد هريدي

